النظام الشبه رئاسي (الفرنسي)

أولا: مفهوم النظام الشبه رئاسي

عقب تدهور الحياة السياسية في الجمهورية الرابعة الفرنسية وغياب الاستقرار السياسي كان لابد للسياسة في فرنسا من إعادة النظر في الأسس الدستورية التي يقوم عليها النظام الفرنسي والذي كان نظام برلمانيا سواء في دستور 1875 أو دستور 1946.

1- أسباب ظهور النظام الشبه رئاسي.

يعتبر النظام الشبه رئاسي فرنسي المنشأ والأصل وهو مرتبط بتاريخ الدولة الفرنسية ومؤسساتها السياسية وأفكار الساسة لديها، والذي تشكلت بدوره عقب هزيمة القوات الفرنسية في الحرب العالمية الثانية على يد ألمانيا النازية التي قامت بتشكيل حكومة فيشي (1940-1944) بإعطاء كامل الصلاحيات لحكومة الماريشال بيتان فانشأ حكما مطلقا وغير ديمقراطي، في حين شكل الجنرال ديغول حكومة منفى وأطلق ندائه الشهير من لندن للمقاومة في 18 تموز 1940 هذه الحكومة التي تشكلت في الجزائر وانتقلت إلى الأراضي الفرنسية لإدارة المقاومة والتحرير، وبعد دحر النازية وانتصار الحلفاء أجريت انتخابات عامة في فرنسا سنة 1945 أعقبها إقرار دستور جديد للبلاد في 27 أكتوبر 1946 اعلانا عن ميلاد الجمهورية الرابعة التي واجهت مشاكل عويصة بداية بالثورة الجزائرية وثورة الفيتنام وكدا صراعات الحرب الباردة وإنشاء الاتحاد الأوروبي. بالإضافة الى معالجة التدهور الاجتماعي والاقتصادي والآثار الوخيمة للحرب، فكانت الخلافات على أشدها بين الساسة الفرنسيين داخل البرلمان وخارجه في الصحافة والنوادي وانتقلت الصراعات الى المجلس الفرنسي مما أثار السخط والغضب عليها، وأوعز الجنرال ديغول ذلك الى غياب سلطة فعلية للجهاز التنفيذي الذي انعكس سلبا على الأداء السياسي للحكومة، فكان دستور 1958 الذي جاء حسب رغبة ديغول في تقوية الجهاز التنفيذي وتركيز الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية على حساب رئيس الوزراء ورغبة ملحة منه في الاستقرار السياسي لتفادي الانسداد السياسي، الذي مرت به حكومة الجمهورية الرابعة، وذلك بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات (تم تعديله إلى 5 سنوات سنة 2008) أما البرلمان سيتكون من غرفتين مجلس النواب الذي ينتخب أعضاءه بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، ومجلس الشيوخ الذي يتم انتخاب أعضاء لمده تسع سنوات (تم تعديله لاحقا إلى 6 سنوات) فيمارس التشريع ويراقب عمل الحكومة نظام شبه برلماني.

2- الخصائص المميزة للنظام الشبه رئاسي

هو خليط نظام شبه رئاسي وهو كذلك نظام شبه برلماني، وليست فرنسا وحدها من أخذت بهذا النظام فقد طبقته النمسا، البرتغال، فنلندا، وايرلندا فإذا كان النظام البرلماني يتفق مع الملكيات الدستورية حيث تتركز السلطة في يد رئيس الوزراء بينما الملك يملك ولا يحكم، ولكن في النظام الشبه رئاسي عندما يوجد رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة فإن من الصعب تقييد سلطاته وتحديد صلاحياته، وعليه كيف تسير دفة السلطة التنفيذية في هذا النظام؟

أ- **السلطة التنفيذية في النظام الشبه رئاسي:** يكون النظام الشبه رئاسي على الازدواجية في السلطة التنفيذية كما هو عليه الحال في النظام البرلماني مع صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية دون رئيس الوزراء، وعلى عكس النظام الرئاسي الذي يجسد في الرئيس سلطة تنفيذية بصورة منفردة، ولعل اهم مميزات النظام المختلط هي المساواة في الشرعية بين الرئيس المنتخب شعبيا بطريقة مباشرة (التعديل الدستوري 1962) والبرلمان المنتخب بنفس الطريقة، اضافة الى خاصية توزيع السلطات والتوازن بين رئاسة الجمهورية والبرلمان لما كان الرئيسي يملك القدرة على حل البرلمان في حالة الانسداد السياسي وقدرة البرلمان على اسقاط الحكومة (نظام شبه برلماني).

- **صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل دستور 1958 الفرنسي:** يتمتع رئيس الجمهورية في النظام الشبه رئاسي بصلاحيات هامة وعديدة فهو يعين رئيس الوزراء والحكومة (المادة 8) ويرأس مجلس الوزراء كما يمكنه طرح اي موضوع ذات اهمية على الاستفتاء الشعبي. بصفته منتخب ومفوض من قبل الشعب وفي حالة وجود اغلبية برلمانية تعارض توجهات الرئيس داخل غرفة البرلمان يمكنه حل الجمعية الوطنية والدعوة الى انتخابات عامة مسبقا بعد استشارة كل من رئيس الوزراء ورئيسا غرفتي البرلمان، ويوجه الرسائل للبرلمان في أمور وقضايا يرى من الضروري عناية البرلمان بها وهي ليست محل للمناقشة والتصويت، ويوقع المراسيم والأوامر الرئاسية بعد اقرارها من قبل البرلمان والمصادقة عليها ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس لجان الدفاع الوطني ولديه مفتاح السلاح النووي، كما يمارس سلطة العفو (المادة 17) وله الحق بالمبادرة بتعديل الدستور (المادة 89) ويوجه السياسة الخارجية للدولة إذن فرئيس الجمهورية الذي هو حجر الزاوية في النظام السياسي الفرنسي في ظل دستور الجمهورية الخامسة.

- **صلاحيات رئيس الوزراء في ظل الجمهورية الخامسة:** ان الهدف الرئيس الذي كان يرمي اليه الجنرال ديغول من خلال الدستور 14 اكتوبر 1958 هو تقليص صلاحيات رئيس الوزراء لفائدة رئيس الجمهورية رغبة في الاستقرار السياسي وتجنب الهزات السياسية التي طبعت الجمهورية الثالثة والرابعة ومع ذلك احتفظ رئيس الوزراء بجملة من الصلاحيات فهو يوجه عمل الحكومة ويسهر على تطبيق القوانين (المادة 21) وهو المسؤول أمام البرلمان (المادة 20) وله الحق في اقتراح مشاريع القوانين، ولا تستطيع الحكومة مزاولة نشاطها إلا إذا حازت بثقة البرلمان بغرفتيه وبذلك تظهر خاصية النظام الشبه البرلماني.

ب- **السلطة التشريعية:** تتكون السلطة التشريعية من غرفتين على غرار ما هو موجود في النظام الرئاسي الأمريكي والنظام البرلماني الانجليزي.

- **الجمعية الوطنية:** هي هيئة نيابية منتخبة بطريقة مباشرة من قبل الشعب لها صلاحيات الأهم في مواجهة الحكومة بسحب الثقة عنها ومناقشتها في مشاريع القوانين ورفضها وهي التي تمتلك سلطة التشريع كما لها الحق في رفض القوانين إذا رأت أن ذلك يمس بالحقوق والحريات وتوازن السلطات، وتتشكل من 577 نائبا من كامل تراب الجمهورية الفرنسية منها 22 نائبا عن الأقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا.
- **مجلس الشيوخ:** يتكون مجلس الشيوخ من 321 عضوا منها 31 نائبا عن الأقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا يتم الانتخاب بطريقة غير مباشرة من قبل الأعضاء المنتخبين في مجال المحافظات الفرنسية، مدة العضوية تسع سنوات وتم تقليصها الى ستة بعد تعديل الدستور الفرنسي، ليست لهذا المجلس القدرة القانونية والسياسية مثل ما هو موجود عند الكونغرس الأمريكي، ولا يمكنه سحب الثقة من الحكومة على غرار الجمعية الوطنية، يمارس رئيس مجلس الشيوخ رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة ولا يمكنه اللجوء للاستفتاء (المادة 11) ولا حل مجلس النواب (المادة 12) حيث سلطات الرئيس المؤقت مقيدة.

ثانيا: تطبيقات النظام الشبه رئاسي

لم يكن كثير من القانونيين والساسة الفرنسيين مقتنعين بصمود النظام الشبه رئاسي المختلط نظرا لوجود إشكاليات في توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، خصوصا حالة وصول أغلبية برلمانية تخالف التوجه السياسي والإيديولوجي للرئيس المنتخب، وهو ما يعيق عملية

التنسيق بين هرمي السلطة التنفيذية وحدوث تنازع صلاحيات يقود الى عدم الاستقرار السياسي الذي عجل بسقوط الجمهورية الرابعة.

1- اشكالية النظام الشبه رئاسي الفرنسي

تعترى النظام الشبه رئاسي الفرنسي بجملة من الإشكالات الناتجة عن التداخل في الصلاحيات في هرم السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

أ- **حالة السيطرة الموحدة الرئيس يملك كامل الصلاحيات:** ان السلطات التي يتمتع بها الرئيس الفرنسي في ظل دستور الجمهورية الخامسة 1958 تجعل منها حجر الزاوية ومفتاح السياسة الداخلية والخارجية في النظام السياسي الفرنسي، هذه الصلاحيات تكون بصورة فعلية في حالة وصول اغلبية برلمانية من نفس التيار السياسي للرئيس المنتخب، هذه الوضعية اطلق عليها الفقه الفرنسي السيطرة الموحدة، فالرئيس يسيطر على الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي ولا توجد لديه معارضة مؤثرة لا في البرلمان ولا في الحكومة من قبل رئيس الوزراء.

ب- **الحالة المسيطرة المجزئة رئيس الجمهورية حاكم بين السلطات:** هي تلك الحالة التي توجد في أغلبية برلمانية غير موافقة للتيار السياسي للرئيس المنتخب وهنا نجد الحكومة المشكلة للبرلمان غير موالي لرئيس الجمهورية. وبالتالي تكون السلطة التشريعية وجزء من الجهاز التنفيدي بيد رئيس الوزراء خارج سلطة الرئيس، فيتم تقليص سلطة الرئيس ليتحول إلى حكم بين السلطات يتولى السياسة الخارجية والدفاع ويضمن استمرار المؤسسات، أما السياسة الداخلية فتكون من صلاحيات رئيس الوزراء والحكومة، وهي حالة ميتيرو الاشتراكي مع شراك اليميني ذو الخلفية الديغولية.